العلاقة بين المنهج الحديثي والنقد التاريخي الحديث

أ.ابراهيم بن مهية

1. شروط المؤرخ المقبول في المنهج الإسلامي:

نظرا للإرتباط الوثيق بين مجالي الحديث النبوي و التأريخ باعتبار كون عمل المحدث لا يخرج عن كونه تأريخا للنص الديني في الإسلام و سياقاته مع مراعاة الإعتبارات الدينية ؛ فإننا نجد من العلماء من يصرح بهذه العلاقة حيث قال الإمام محي الدين محمد بن سليمان الكافيجي (ت 1474م): " ... وينبغي أن يشترط في المؤرخ ما يشترط في راوي الحديث من العقل و الضبط و الإسلام و العدالة ليكون كل واحد منهما معتمدا في أمر الدين و أمينا و لتزداد الرغبة في تاريخه و للإحتراز من المجازفة و الإفتيات فيحصل له الأمن من الوقوع في الضلالة و الإضلال ، فإن قلت هل يجوز له أن يروي في تاريخه قولا ضعيفا ؟ قلتُ : نعم يجوز له ذلك في باب الترغيب و الترهيب و الإعتبار مع التنبيه على ضعفه ... و لابد له من مستند في تاريخه ، فإن قلت فما المستند ؟ قلتُ : المستند هو ما يصح له من أجله أن يروي ما رواه ويُقبل منه ، فإن لم يحصل له فيه مستند لم يجز له شيء من ذلك شرعا ، و هو السماع من الشيخ أو القراءة عليه و الإجازة و المناولة و الوجادة ... " [1] .

هذا ويشترط في المؤرخ ليكون مقبول الرواية مجموعة من الأوصاف يجعلها بعضهم كتلك التي تشترط في راوي الحديث النبوي ، و لكن الأمر فيه تفصيل ، و ذلك بحسب الخبر و أهميته التشريعية ؛ فإذا كان المروي متعلقا بالنبي ρ أو بأحد من الصحابة ψ فإنه يجب التدقيق في رواته و الإعتناء بنقدهم، و يلحق بهذا ما إذا كان الأمر متعلقا بثلب أحد من العلماء الذين هم ثابتو العدالة، لأن كل من ثبتت عدالته لا يقبل جرحه حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه -كما هي قاعدة المحدثين- أما إذا كان الخبر المروي لا يتعلق بشيء من ذلك فإنه – و إن كان الواجب التثبت في الكل – إلا أنه يمكننا أن نتساهل فيه.

ذلك أن الأخبار التاريخية- في ثبوتها و عدالة رواتها و اتصال أسانيدها – لا تصل إلى درجة الأحاديث النبوية إلا في القليل النادر؛ مثل ما جاء مرويا عن طريق علماء الحديث، كأكثر تفاصيل السيرة النبوية، و جوانب من خلافة الراشدين، و بعض أخبار الأمم السابقة الواردة عن طريق السنة... و إنما

1- روزنثال (فرانز) : علم التاريخ عند المسلمين ، ترجمة د.صالح أحمد العلي ، مؤسسة الرسالة بيروت 1983 ط2 ، ص336-337.

غالب الأخبار التاريخية محمول من الأخباريين و بأسانيد منقطعة و يكثر فيها المجاهيل بل أن بعضها يرِد بدون إسناد ، و لذلك يكاد يصعب علينا أن نطبق المنهج النقدي عند علماء الحديث النبوي بكل خطواته على كل الأخبار التاريخية، و لهذا فرّق جمهور العلماء بين الشروط المطلوبة في المؤرخ لكي تقبل روايته و بين الأمور المشترطة في راوي الحديث النبوي ؛ حيث تساهلوا في الأول و تشددوا في الثاني، و ذلك للأهمية التشريعية و العقائدية لكل ما يرويه ، و السبب في التفريق راجع إلى موضوع الرواية ، و عليه فإنه يمكن القول بأن الرواية التاريخية إن كانت تتعلق بموضوع شرعي كتحليل أو تحريم أو ما يدخل في باب سب المسلم فإنه لابد من التثبت من رواتها و معرفة نقلتها . و لا يؤخذ في هذا الباب إلا عن العدول الضابطين الذين سلمت مروياتهم من المعارضة ، أما إذا كانت الرواية التاريخية لا يتعلق بها إثبات حكم شرعي أو نفيه كما هو الغالب على الروايات التاريخية فإن الأمر عندئذ يختلف . و يقبل في هذا الباب من الروايات الضعيفة ما لا يقبل في سابقه ، لا سيّما و قد قال بعض الفقهاء بجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

و الشروط المطلوبة في المؤرخ لكي يكون مقبول الرواية قسمان : شروط تتعلق به هو شخصيا ، و أخرى تتعلق بِما يرويه .

أما الشروط المتعلقة بشخص المؤرخ فهي كالآتي :

- العدالة .
- الضبط لما يراه أو يسمعه .
- القدرة على التمييز بين المقبول و المردود من الروايات و ذلك بمعرفة الرواة و ما قيل فيهم من جرح أو تعديل. و معرفة الأصول المنهجية في النقد و الموازنة بين الروايات المتعارضة و كيفية الجمع بينهما.
- مصاحبة الورع و التقوى بحيث لا يأخذ بالتوهم و القرائن التي تختلف من الدخول تحت قوله ρ : "إياكم و الظن فإن الظن أكذب الحديث"[1] .
- تجنب الغرض و الهوى و هذا أمر يكاد يكون صعب التوفر في أكثر الناقلين للأخبار.
- أن يكون عف اللسان جيّد العبارة.
- حسن التصور للواقعة التي يكتب عنها.

[1] – البخاري : صحيح (بشرح فتح الباري للعسقلاني) ، 10 ص 249 ، حديث رقم : 5143. مسلم : صحيح (بشرح النووي) ، مج8 ج16 ص101 ، حديث رقم : 2563. الحميدي (محمد بن فتوح 488 هـ): الجمع بين الصحيحين ، تحقيق د.علي حسين البواب ، دار ابن حزم ط2 بيروت 2002 ، مج2 ج3 ص228-230 ، حديث رقم : 2484. محمد فؤاد عبد الباقي : اللؤلؤ و المرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، دار الفكر ط1 بيروت 2002 ، ص659 ، حديث رقم : 1660.منصور ناصف : التاج الجامع للأصول ...5ص29.

و بخصوص الشروط التي تتعلق بالمروِيّ :

- التركيز على اللفظ دون المعنى و ذلك بأن ينقل الكلام بحرفيّته دون أن يتصرف فيه بتقديم أو تأخير أو تغيير للمعنى.
- أن يسمي المؤرخ المصدر الذي نقل منه معلوماته.
- زاد السخاوي شرطا آخر و هو " التحري فيما يراه من الوقائع التي كانت بين أعيان الصدر الأول من الصحابة ψ ، لما أمرنا به من الإمساك عما كان بينهم و التأويل له بما لا يحط مقدارهم ، و يلتحق بذلك ما وقع بين الأئمة ، سيما المتخالفين في المناظرات و المباحثات " ، و هذا الشرط مهم للغاية[1].

2. ملامح المنهج العلمي عند المسلمين :

ويمكننا أن نتلمّسَ سمات المنهج العلمي عند علماء الإسلام فيما يلي:

- استخدام الوثيقة و الدليل بعد التثبت من صحتها.
- براعة الإستدلال بإتباع الترتيب و التنظيم الملائم للأدلة مع حسن العرض و تحرير المسائل.
- النزاهة في تتبع الأدلة و إيرادها مع الجمع و الترجيح بين الروايات المختلفة وفقا للقواعد المقررة.
- بيان المصادر و المراجع التي أخذ عنها مع الضبط المتقن في نقل الأقوال و نسبتها لأصحابها.
- الإعتماد على النصوص الشرعية الثابتة و الحقائق العلمية الواضحة.
- تحري الموضوعية و الإنصاف بحسب الإمكان و ذلك بالتجرّد من الهوى و الميل الذاتيين و هذا أمر مقرر في الدين بل و معتبر من التقوى و العبادات التي يتقربون بها إلى الله.
- عدم قبول المتناقضات ، و تقديم المبادئ على الرجال و لذلك لا يسلمون لما ينقل عن المعروفين بالصّلاح ؛ و يكون المنقول عنهم مما يُخالف الدين ؛ و يقولون هو أحد أمرين إمّا كذب عليهم أو غلط منهم.
- ضرورة الأدب مع كلام الله سبحانه و تعالى و مع الأنبياء و مشاهير العلماء ، مع الإبتعاد عن التجريح الشخصي و الإقتصار في النقد على بيان الأخطاء فقط بعد التثبت –طبعا–.

3. أثر المنهج الحديثي على العلوم الاسلامية:

كانت أولى خطوات هذا المنهج قد تمت على أيدي علماء الحديث، و كانت هذه الخطوات تهدف بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على السنة النبوية و نفي الخبث عنها عندما انتشر الكذب و الإختلاق و

3 – د.السلمي : منهج كتابة التاريخ الإسلامي (م.س) ، ص 245–250 .

الوضع في الأحاديث النبوية ؛ لأن أقوال الرسول ρ و أفعاله و تقريراته لم تكن مدونة بكاملها كما دُوّن القرآن، و إنما كانت تتناقل في غالبها رواية شفوية فلما دعت الدواعي لتدوينها بالكامل و كان ذلك على رأس المائة الأولى من الهجرة عندما أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز مجموعة من العلماء في مختلف الأمصار بذلك فكتب لهم " أن انظروا حديث رسول الله فاجمعوه فإني خشيت دروس العلم " عند ذلك وضع العلماء قواعد لعلم الرواية و المعرفة النقلية تشكلت مع الممارسة العملية عن مجموعة من العلوم كعلم أصول الحديث (المصطلح) و علم الجرح و التعديل و تاريخ الرجال و علم الدراية أو "نقد المتن" و يمكننا إجمال الخطوات العامة لمنهج توثيق الرواية فيما يلي :

-التثبت و التحري في الرواية و كان هذا مما أمر به القرآن و السنة ، و هدي الخلفاء الراشدين بل عمِل به الصحابة ψ .

-التزام الإسناد و اعتماده لأنه من الدين و لولاه لقال من شاء ما شاء .

-التعرف على الرواة و الكشف عن أحوالهم جرحا و تعديلا.

-استخدام النقد للمتون و الأسانيد معًا.

و قد استعان بهذه القواعد التي وضعت في البداية لضبط الحديث النبوي أكثر العلوم النقلية مثل التاريخ و التفسير و الأدب و اللغة ... ، حتى صار استعمال الإسناد في هذه العلوم من السمات العامة لمناهج التأليف و المؤلفات في القرون الأولى ؛ و إن لم يكن ذلك بنفس الدقة التي ظهرت عند علماء الحديث ، و مع ذلك فقد كان أثر إتباع هذا المنهج على علم التاريخ عند المسلمين واضحا ، و مما ينبغي ملاحظته أن هناك اختلافا بين طبيعة التأليف في المادتين " الحديث و التاريخ " ، ففي تأليف كتب الحديث يمكن ذكر حديثين في محل واحد مع أنه لا صلة بينهما في ناحية الموضوع دون أن يشعر القارئ بأي شيء من الخلل ، بينما يختلف الوضع بالنسبة لكتب التاريخ حيث يتطلب الأمر ملاحظة الترتيب الموضوعي و الزمني فتسلسل الحوادث و تتابعها في نسق واحد يشكل أهمية كبيرة في بناء الفكرة الفكرة التاريخية مما جعل بعض المؤرخين يترك الإلتزام بالإسناد و بعضهم يستعمل ما يمكن أن يعبر عنه بالإسناد الجمعي حيث يأخذ الكاتب مجموعة من الروايات ثم يدمج بعضها في بعض و يسوقها في سياق واحد ، و البعض الآخر يحذف جزءا من الإسناد و ينقل مباشرة عن المصدر الأعلى و بعضهم استعمل الإسناد في بعض القضايا دون بعض.

إن كتب التاريخ و الأخبار تحتاج إلى السرد المتتابع للموضوع الواحد ببيان استمرار الحوادث و وقائع القصة في نسق تاريخي متسلسل لكي تتكامل الصورة التاريخية عن موضوع البحث ، و إن كان ذكر السند يساعد على التثبت من صحة الرواية بل هو عنصر مهم في النقد التاريخي و لذلك حافظ عليه علماء الإسلام الذين قاموا بالجمع و التدوين سواء في السيرة أو باقي أخبار صدر الإسلام .

إنّ قواعد النقد عند علماء الإسلام تشمل مبحثين من مباحث الحديث النبوي هما :

-مبحث الإسناد و يسمى "علم الرواية".

-مبحث المتن و يسمى "علم الدراية".

و قد دون علماء الإسلام الحديث النبوي بأسانيده المتسلسلة و متون رواياته و طرقه . ثم شاع استخدام الإسناد في مختلف المصنفات و الكتب و لم يعد يقتصر على الحديث النبوي حتى صار يمثل السمة الغالبة على منهج تدوين العلوم الإسلامية الأخرى.

و لذا نتج عن الإلتزام بالإسناد ما قام به العلماء المتخصصون من وضع الضوابط التي تحدد مَنْ مِنَ الرّجال تقبل روايته ، و مَن ترد روايته ، فألّفوا كتب (الرجال) و (التراجم) التي تعنى بأخبارهم و رحلاتهم و شيوخهم و تلاميذهم وطبقاتهم و أوطانهم و تاريخ و لادتهم و وفياتهم ، و تعنى كذلك ببحث عدالتهم و جرحهم و تعديلهم ، مما أنتج للأجيال و البشرية ثروة علمية عظيمة النفع.

و قد اهتم المحدثون ببيان علل الإسناد الظاهر منها و المخفي ،كالإنقطاع و الشذوذ ، و الإرسال، و التدليس ، و وصل المرسل ، و رفع الموقوف ، ... و ما إلى ذلك.

و بديهي أنه ما كل خبر يساق بالسند يكون مقبولا ، إذ لابد من الكشف على حال السند و النظر في رجاله.

و الأصل في هذا الرجوع إلى أهل الحديث من أئمة النقل وخاصة أهل الجرح و التعديل ، وذلك بحكم تخصصهم في ذلك ، و دقة معرفتهم به.

و فروع علم الإسناد المتعددة تهدف كلها إلى توثيق النص و نقده و بيان ما يقبل و ما يردّ من الروايات لأنه إذا بطل السند و اكتشف عواره فإن ذلك يبطل النص المنقول بهذا السند ، فعلْم الإسناد بكل مسائله و علله ينتهي بنا إلى تصحيح النصوص و محاربة الكذب فيها وتسمى هذه المباحث بعلم" الرواية " .

أما المبحث الثاني فهو البحث المنصَبّ على المتن"النص" و يسمى علم" الدراية " و هو دراسة النص من جوانب متعددة . منها ما يهدف إلى زيادة التأكد من صحة النص بعد ثبوت سنده و منها ما يهدف إلى فهم النص و هناك مجموعة من المباحث المشتركة بين الإسناد و المتن، تهدف إلى الإعتبار و المقارنة بين النصوص لغرض زيادة النقد و التمحيص، مثل المتابع و المشاهد و الشاذ ... و فوق هذا وضعوا قواعد عامة لمعرفة الحديث المكذوب من غير النظر في السند ، فالمنهج النقدي عند علماء الحديث قد بلغ من الدقة و الإحكام أرقى ما يمكن أن تصل إليه الطاقة البشرية و المقدرة الإنسانية لنقد مثل هذه العلوم .

و القواعد التي وضعها الجهابذة و صيارفة الحديث للوصول إلى معرفة النص الصحيح – رغم كونها تخص الحديث النبوي- فإنها تصلح للتطبيق في مختلف العلوم النقلية و خاصة ما نحن بصدد البحث فيه و هو علم التاريخ و بالخصوص التاريخ الإسلامي عامة، و على الأخص أخبار صدر الإسلام ؛ فهو

بمجموعه عبارة عن أخبار و وثائق و روايات لا طريق للتثبت من صحتها إلا بتطبيق هذه القواعد المنهجية بشكل أو بآخر[1].

4. ملامح المنهج التاريخي في المدارس الغربية المعاصرة:

يعترف أصحاب المنهج النقدي للوثائق و النصوص التاريخية في عصرنا هذا –و منهم الغربيون– أنه لم تستقر مبادئه و تكتمل قواعده إلا في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي على أيدي المؤرخين الأوروبيين و فلاسفة التاريخ عندهم.

و يمكننا تلخيص قواعد هذا المنهج في القول بأنها تقوم على عدد من الخطوات أولها جمع الوثائق و البحث عن أصولها المختلفة سواء ما كان منها مخلفات كتابية خطية أو مطبوعة ، أو نقوش أو ما كان روايات شفهية أو ما كان منها في صورة آثار مادية كالأبنية و الأدوات ... ، و هذه الخطوة ضرورية لبداية العمل النقدي لأن الناقد يقوم بفحص و نقد ما توفر لديه ، و النقد المنهجي يتفرع إلى فرعين هامين :

. نقد خارجي . نقد داخلي[2] .

فالنقد الخارجي و يسمى نقد " التحصيل " يشمل ثلاث عمليات : (تصحيح النصوص ، و نقد المصدر ، و جمع الوثائق المحققة و ترتيبها).

فنقد التصحيح أو نقد الإستعادة يعني مقارنة النسخ الموجودة من الوثيقة أو الكتاب ببعضها لمعرفة النص الصحيح لها و للتحقق من كون هذه الوثيقة بخط المؤلف نفسه أم أنها منقولة من نسخة أخرى قد لا تكون بخطه . و تكمن الصعوبة فيما لوكانت النسخة وحيدة ، و طريقة التصحيح في مثل هذه الحالة تكون عن طريق إستقراء الأخطاء التي يقع فيها النساخ عادة و أن يكون الباحث على دراية باللغة التي كتبت بها الوثيقة بل أن يكون عالما بالخطوط التي كتبت بها النصوص ، و بذلك يستطيع أن يصل إلى أقرب نص صحيح للوثيقة كما نسخها كاتبها الأصلي.

أما نقد المصدر ، فيقصد به معرفة مؤلف الوثيقة و معرفة مصدر معلوماته الواردة فيها و تفحص أسلوبها و طريقة صياغتها لأن لكل مؤلف و لكل عصر خصائص أسلوبية من الممكن ملاحظتها من الإطلاع على بقية كتبه ، كما أن مقارنة الأحداث التي يتحدث عنها المؤلف مع بقية الأحداث التي

4- د.السلمي : منهج كتابة التاريخ الإسلامي (م.س) ، ص128-156. اللحيدان (صالح) : كتب تراجم الرجال بين الجرح و التعديل ، دار الوطن ط1 الرياض 1997 ، ج1 ص11-30. هينج (ديفيد) : دراسة التاريخ من خلال الروايات الشفهية ، ترجمة د.ميلاد أ.المقرحي ، منشورات جامعة قان يونس ط1 بنغازي 2003 ، ص183-184.

2- د.أسد رستم: مصطلح التاريخ ، ص59-108 . د.قاسم يزبك : التاريخ و منهج البحث التاريخي ، ص95-145 . د. محمد فتحي عثمان: المدخل إلى التاريخ الإسلامي، ص190-211. د.ليلى الصباغ : دراسة في منهجية البحث التاريخي ، مطبعة خالد بن الوليد جامعة دمشق 1978، ص32-48. وانظر: علي بكر حسن : الطبري ومنهجه في التاريخ ، ماجيستير بإشراف د.إبراهيم العدوي قسم التاريخ دار كلية العلوم جامعة القاهرة 1984 ، ص283-296. وأيضا مقال د.الشيخ الأمين عوض الله: الطبري المؤرخ ومنهجيته ، سلسلة الدراسات الإسلامية ، ندوة إيسيسكو بالقاهرة ، دار التقريب بيروت 2001 ط1 ج2 ص117-125. رأفت عبد الحميد : التاريخ بين الرواية الشفهية و الوثيقة التاريخية ، حولية التاريخ الإسلامي الوسيط ، جامعة عين شمس ، دار مصر العربية للنشر 2003 مج 3 ص 11-20.

تذكرها المؤلفات المعاصرة يعطي ضوءًا نستطيع به نقد الوثيقة و التأكد من صحتها ، و كذلك تحديد الإقتباسات و إرجاعها إلى أصولها إضافة إلى أنّ المعرفة الدقيقة بحياة المؤلف تكشف لنا جوانب مهمة مما يجعلنا نستطيع تمييز الحشو أو الإكمال دون عناء ، هذا إذا كان المؤلف يذكر لنا مصادره ، أما إذا نقل من المصادر السابقة له دون ذكر لها فهذا سيصعب الأمر على الباحث و المحقق. و من فوائد هذا النقد تبيّن التزوير في الوثائق و المؤلفات بل إن هذا النقد يكشف لنا الأخطاء و يساعد على رفض الوثائق المزيفة .

أما العملية الثالثة –في النقد الخارجي دائما– فهي جمع كل تلك الوثائق المحققة مع حسن ترتيبها بشكل يساعد على النقد.

و هكذا ينتهي الباحث من "نقد التحصيل" المتكون من تصحيح النص ثم توثيقه ثم ترتيبه تحضيرا للفرع الثاني من فرعي النقد ألا و هو النقد الداخلي .

النقد الداخلي : يسمى النقد الباطن أو النقد العالي " التحليل و التركيب " و يهدف هذا النوع إلى توضيح ما قصده صاحب الوثيقة منها و استنباط مدى صدقه فيها سواء أكان شاهد عيان أو ناقلا عن غيره ، فلو كان شاهد عيان فلابد أنه قد مرّ بمراحل في أداء شهادته تلك ؛ حيث أنه شاهد الحدث أولا ، ثم أدركه جيدا ثم تذكره برمته و كتبه مستعينا بتعابير معينة و متبعا ترتيبا معينا لغرض إستكمال وصفه للحادثة ، و في دور من هذه الأدوار يمكن أن يقع خطأ ما ، فيجب على الباحث تحديد الخطأ و الصواب ، و بيان ما إذا تمكن الشاهد من رواية الحادثة كما شاهدها ، و هل هناك دواع للتحريف المقصود أو الخطأ غير المقصود ؟ و هل كان عدم الدقة ناتجا عن أسباب ذاتية أو موضوعية ؟

و بإمكان الباحث في كل هذا أن يقتصر على مرحلتين بشكل عام هما :

– النقد الإيجابي للتفسير عند تحليل محتوى الوثيقة .

– النقد السلبي للنزاهة عند تحليل ظروف كتابة الوثيقة.

فمرحلة النقد الإيجابي للتفسير يقصد منها فهم مدلول نص الوثيقة فهي تفسير حرفي له ثم تفسير إجمالي بحسب لغة الوثيقة و اصطلاحاتها لاختلاف عادات اللغة أو الفكر لدى مؤلف عن عادات محللها.

أما مرحلة النقد السلبي للنزاهة فيقصد منها تجلية غرض المؤلف من كتابة وثيقته ، فهي تبيين لكيفية مشاهدته للحادث و مدى إصابته في مشاهدته له و هل قصد الخطأ أم لم يقصده ؟ و ما مدى وثوقنا بوثيقته و ارتباط ذلك بمدى تعبيرها عن الحادثة مع التشديد على تأثير الظروف العامة والشخصية المحيطة بكتابة الوثيقة ...

لأن النزاهة تتعلق بأمانة المؤلف و هل أدى الحقيقة كما رآها أم أنه حرّف فيها ؟ وما هي أسباب الخطأ في الوصف.

هذا كله إذا كانت الرواية مباشرة أما إذا لم يكن الراوي شاهد عيان للحادثة، بل نقل عمن شاهدها سواء فردا أو مجموعة أفراد، فروايته تكون غير مباشرة و مما ينبغي أن يعلم أن جل وثائق التاريخ

من هذه الدرجة! و لذا فإن اختبار النزاهة و الضبط لمثل هذه الوثائق تكون من خلال محاولة البحث عن الراوي الأصلي الذي شاهد الحادثة ، أما إذا لم نستطع الوصول إليه فليس أمامنا إلا المقارنة بالروايات الشبيهة في الوثائق الأخرى[1] .

5. المقارنة بين المنهجين الإسلامي و الغربي في النقد التاريخي :

أما خطوات المنهج الإسلامي في نقد السند –مقارنة بالمنهج الغربي– فهي كالتالي:

- البحث عن مصدر الخبر: من أين سمع الراوي هذا الخبر؟ وكيف نقل إليه؟ و من الذي نقله إليه؟ وتجدر الملاحظة هنا أن المصدر عند المسلمين هو الناقل (الراوي) ؛ بينما هو عند الغربيين كاتب الوثيقة ، ولذلك تصعب مهمتهم لأنها – بطبيعتها– محفوفة بالمخاطر و المزالق و الإحتمالات و الفرضيات ... كل ذلك لتحقيق الوصول إلى المصدر الأصلي لوثائقهم القديمة ؛ و لهذا فإنهم اضطروا إلى تحليل مضمون الوثيقة مع التخمين في لغتها و صياغة أسلوبها، أما علماء الإسلام فنجدهم قد حلوا الإشكال حينما اشترطوا من البداية إظهار السند وتسلسل الرواة، فالمصدر عندهم هو ذكر الخبر مسندا و معزوا إلى ناقله لا إلى قائله.

- التحقق من نسبة الخبر إلى ناقله: أي التعرف على كون ناقل الخبر إنما نقله عن مصدره الأصلي مباشرة أم نقله عن مصدر نقل –بدوره– عن المصدر الأصلي؟ وهل التقى فعلا بمن أخذ عنه الخبر أم لا؟ وفي هذا المجال استعان علماء الإسلام بجملة قرائن للتحقق من كل ذلك ...

- التحقق من صحة المصدر: (نقد الرّاوي) أي هل هو صالح للنقل وأداء الوظيفة؟... وأساس هذا النقد هو الشك في الراوي (في أمانته أو في حفظه أو فيهما معا) حتى يثبت العكس، وشروط الإثبات كما بيّنّا سابقا تكاد تتداخل —بل تتطابق أحيانا– بين المنهجين الإسلامي والغربي خدمة من الجميع (المسلمين في العصور الوسطى والغربيين في العصر الحديث) لتجلية الحقيقة العلمية المحضة[2].

6. محاولات تطبيق المنهج الحديثي على التاريخ الاسلامي:

وتبقى ملاحظة ضرورية في هذا المضمار تتمثل في أنه ينبغي عدم التعامل مع الأخبار التاريخية بنفس التشدد الذي تعامل به المحدثون مع روايات الأحاديث، بل هم أنفسهم نجدهم يتساهلون في غير

6– د.السلمي : منهج كتابة التاريخ الإسلامي (م.س) ، ص156–164. و حول التثبت في الروايات انظر مقال د.كرم حلمي فرحات أحمد : الكتابة التاريخية و النقد التاريخي ، مجلة ندوة التاريخ الإسلامي ،كلية دار العلوم القاهرة 2003 عدد 17 ، ص78–85. د.الوافي : منهج البحث في التاريخ ، ص125–144. هينج: دراسة التاريخ من خلال الروايات الشفهية ، ص43–46. محمد حمزة : الحديث النبوي و مكانته ... ، ص 203–220 و 242–252.

7– د.موافي: منهج النقد (م.س) ص174–180. د.شراب (محمد حسن): في أصول تاريخ العرب الإسلامي،1993 ط1 دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت، ص113–205. د.عبد المنعم ماجد: الإبداع عند المؤرخين المسلمين في منهجي علم التاريخ ، مجلة التاريخ العربي 1997 عدد 3 ص179–188. د. النبراوي(فتحية): علم التاريخ دراسة في مناهج البحث ، دار الآفاق العربية ط2 القاهرة 1992 ص79–85. أنظر مقال ؛ إدريس هاني : محنة الكتابة العربية بين التأريخ و المؤرخ ، مجلة الكلمة ، عدد 18 السنة الخامسة 1998 ، ص159–160.

العقائد والأحكام –كما هو حال بعضهم– ويتساهلون أكثر في ما ليس له علاقة مباشرة بتعاليم الدين – كما هو حال أكثرهم– فنجد الطبري مثلا يكثر من الأخبار المرسلة والمنقطعة كما ينقل عن الضعفاء في تفسيره وتاريخه؛ اكتفاء منه بإلقاء العهدة على الرواة المذكورين في أسانيد الروايات، وهو أمر يلقي العبء الأكبر على القارئ ليحيله من جهة على الروايات الصحيحة للمحدثين كي يقارنها بها، ومن جهة أخرى على منهج المحدثين كي يطبّقه بشيء من التساهل ويقارن بين الأسانيد والروايات ويميز السليم من السقيم، وهو أمر لا يتيسر لأكثر الناس في القديم كما في العصر الحديث.

ومن أجل ذلك لا ينبغي أن نبقى مكتوفي الأيدي إزاء هذا التراث التاريخي الضخم ولا نكتفي بالقول أن الخبر موجود عند الطبري –كما يفعل أكثر القدماء والمعاصرين– لأننا إن فعلنا ذلك نواجه أحيانا بنقيض الخبر ذاته عند الطبري!.

كما لا ينبغي أن نعمد إلى هذا التراث فنشطب عليه بجرة قلم؛ بحجة أنه لا وثاقة في النقل الشفهي للروايات، لأننا إن فعلنا ذلك اقتربنا لا محالة ممن ينكر أحداث السيرة النبوية من المستشرقين![1] بل إننا وجدنا من بني جلدتنا ومن يتكلمون بألسنتنا من ينكر وقائع السيرة النبوية بل ينكر حروب الردة وتفاصيل الفتوحات وأخبار الاضطرابات الأولى لمجرد الشك في كل الأسانيد بلا استثناء واستنادا إلى دعوى الاكتفاء بما في القرآن!!![2].

والمنهج الوسط – البعيد عن الشطط و الغلط – هو ما سنجده في مناهج المحدّثين من وسائل للبحث والتنقيب والخوض في ركام المرويات وأدغال الأسانيد –إن صح التعبير– للوصول إلى بر الأمان بزادٍ موثوق عن حقائق التاريخ، لا يعتريها الشك ولا يعتورها الريب؛ مادامت قد خضعت للفحص العلمي الدقيق والتحليل المنهجي العميق.

ولذا وجدنا أن بعض علماء المسلمين اضطروا –في بعض الأحايين– إلى تطبيق منهج المحدّثين على التراث التاريخي الذي لديهم، ووصلوا إلى تنقية بعض الأخبار بدراستهم لأسانيدها؛ مثل دراسات د.إبراهيم اليحي حول (الخلافة الراشدة و الدولة الأموية من فتح الباري) و (مرويات أبي مخنف) و دراسات د.الغيث حول (الفتنة و وقعة الجمل في مرويات سيف) و (مرويات خلافة معاوية) و كذا الدراسات التي أنجزها أو اشرف عليها د.أكرم ضياء العمري حول السيرة النبوية الصحيحة و الخلافة

8– د. سحاب(فيكتور): إيلاف قريش، المركز الثقافي العربي 1992 ط1 بيروت، ص421 وما بعدها ، و هي رسالة تتضمن في آخرها الرد على من صرّح أو لمح بعدم وجود شخصية نبوية مع التشكيك في مجمل أحداث السيرة فضلا عن تفاصيلها !!!

9– د.جعيط (هشام) : الوحي و القرآن و النبوة في السيرة النبوية ، دار الطليعة ط2 بيروت 2002 ، ص94و135-136... و هو يكاد يصرح أن الإسناد لا قيمة له بينما يكتفي بالتلميح إلى ذلك في كتابه : (الفتنة جدلية الدين و السياسة في الإسلام المبكر) ترجمة خليل أحمد خليل،دار الطليعة ط5 بيروت 2005 ، ص153 حيث قال : "... لذا يمكن الكلام على عبثية معينة لنقد الروايات الخارجي ..." . المهدوي (مصطفى كمال): البيان بالقرآن، 1990 ط1 دار الكتب الوطنية، ليبيا، ومطبعة فضالة المغرب، 2 ص74، 624... حيث نفى صاحب هذا الكتاب أحداث العهد المكي وحادثة الإفك ووقعة الجمل... بل صرح بالقول1 ص202-203: "...ينبغي أن نعيد النظر فيما يسمى بالتاريخ الإسلامي كله... وللمسلمين في ذلك ثلاث مواقف: أولا أن نرفضه كله جملة وتفصيلا ونريح أذهاننا من هذا العناء وهو ما أقترحه وأفضله، وثانيا..." ؟؟

الراشدة ... إلى جانب ما حققه د.محمد أمخزون في كتابه (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة الكبرى) و د.يوسف العش في (الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها) و د.الغبّان في كتابه (فتنة مقتل عثمان)... بل إننا وجدنا في الفتوحات مؤلفات أحمد عادل كمال مثل : (الطريق إلى دمشق) و (الطريق إلى المدائن) و (القادسية) ... فهذه المحاولات المعاصرة خير مثال على تطبيق منهج المحدثين، ولكن بشيء من التسامح مع المجال التاريخي [1] ؛ فهم قد حاولوا اعتماد الروايات الصحيحة وتقديمها ثم الحسنة، ثم ما يعتضد من الضعيف لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في القرن الأول، وعند التعارض يقدم الأقوى حديثيا دائما، أما الروايات الضعيفة فيمكن الاستفادة منها في إكمال الثغرات التي لا تسدها الروايات الصحيحة والحسنة، شريطة ألا تتعلق بتعاليم الدين كالعقائد والأحكام والأحاديث... أما الروايات المتعلقة بالعمران؛ كتخطيط المدن والأبنية والتنظيمات والإصلاحات ووصف ميادين القتال وأخبار البطولات وأحداث المعارك... وغير ذلك فلا بأس من التساهل فيها، ولكن إذا حدث تعارض بينها في بعض التفاصيل وجب النظر في أسانيدها بغية الترجيح بينها هي أيضا؛ إذ بعضها أضعف من بعض[2].

10- أحمد عادل كمال: الطريق إلى دمشق، دار النفائس 1985 ط3 بيروت، ص53-123. د.ضياء العمري: السيرة النبوية الصحيحة،مكتبة العبيكان، 1998 ط3 الرياض، 1 ص38-42. د.أمخزون(محمد): تحقيق مواقف الصحابة من الفتنة ؛ دار طيبة ودار الكوثر، 1994 ط1 الرياض، 1 ص 189-194، د.إبراهيم اليحيى: الخلافة الراشدة والدولة الأموية من فتح الباري؛ دار الهجرة 1996 ط1 الرياض، ص610-662. د.أحمد رمضان أحمد : تطور علم التاريخ حتى نهاية العصور الوسطى ، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1989 ص147-176. د.الغيث : مرويات خلافة معاوية في تاريخ الطبري ؛ دراسة نقدية مقارنة ، دار الإيمان 2004 الإسكندرية . د.الغبان (محمد بن عبد الله) : فقتة مقتل عثمان بن عفان ، مكتبة العبيكان ط1 الرياض 1999 ، ج1 ص59-215.

11- د.السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي (م.س)، ص131-167. د.العمري (أحمد جمال): الحديث النبوي والتاريخ، دار المعارف، 1990 القاهرة ص258-267. و حول العلاقات بين علمي الحديث و التاريخ انظر د.حمادة (محمد ماهر) : دراسة وثقية للتاريخ الإسلامي و مصادره ، مؤسسة الرسالة ط1 بيروت 1988 ، ص42-53. د.الشيخ (عبد الرحمن عبد الله) : المدخل إلى علم التاريخ، دار المريخ الرياض 2002 ، ص80-85 و 159-162.الشنقيطي (محمد بن المختار): الخلافات السياسية بين الصحابة ، دار قرطبة ط1 الجزائر 2004 ، ص33-35.

7. من وجوه الترجيح في الأخبار التاريخية:

إن أنواع المرجحات في الأخبار التاريخية كثيرة، وقد تقررت لدى (علماء الحديث) في القديم، وكذلك لدى الباحثين المعاصرين الذين خاضوا مثل هذه التجربة، فاستخلصوا لنا قواعد في ترجيح الروايات، بإمكاننا أن نعتمدها في قبول الخبر أو رده، حيث ترجع وجوه الترجيح إما إلى السند أو إلى المتن، أو أمور خارجة عنهما؛ كما يلي:

- وجوه الترجيح باعتبار الإسناد:

– ترجح رواية من كان كبير السن وقت تحمُّل الخبر أو مشاهدة الحادثة على رواية الراوي الصغير السن وقت السماع أو الحضور لأنه أقرب إلى الضبط، إلا إذا عُلم أن الصغير كان مثله في الضبط أو أكثر ضبطا منه في حالات خاصة.

– الترجيح بعدد الرواة بين القلة و الكثرة ؛ أي أنه إذا رُوي الخبر من وجوه متعددة، فيرجح ما رواته أكثر –بطبيعة الحال– على ما رواته أقل.

– ترجح رواية من كان فاهما للمصطلحات و اللغة ، لأنه أعرف بمدلولات ألفاظها.

– ترجح رواية الأوثق بالعدالة و الأمانة ، والأحفظ بالضبط و الإتقان.

– ترجح رواية من يغلب على مروياته الإنسجام مع الحفاظ المتقنين على من يشذّ عنهم في كثير من روايته أو يخالفهم أو ينفرد عنهم .

– ترجح رواية الراوي الذي كثرت مخالطته لمن يروي عنه أو يؤرخ له، عمن كان ناقلا بشكل عابر عن تلك الشخصية .

– ترجح رواية من اشتهرت أو ثبتت عدالته في التزكية على من زُكِّي بمجرد الظاهر.

– ترجح رواية من دام حفظه و تماسك عقله ولم يختلط على ذلك الذي اختلط في آخر عمره، بحيث لم نتمكن من معرفة ما إذا روى الخبر حال سلامته أم حال اختلاطه.

– ترجح الأخبار الثابتة بطرق التواتر أو بالشهرة و الإستفاضة كحال الأخبار المروية في الصحيحين على الأخبار التي انفرد بها إسناد أو تفرد بها مصدر.

– ترجح رواية من كان طرفا في الحادثة لأنه أعرف بالقصة على رواية المشاهد لها من بعيد و ترجح رواية هذا الأخير على غير الحاضر فيها أصلا.

– ترجح رواية من لم يكثر الإنكار عليه ، على رواية من إشتد عليه النكير ؛ فالأخبار دأبها الإتساق و الإتفاق و ليس التخالف و التناكر فقد قال الله تعالى عن قرآنه : [ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا]* فكذلك الواقعة التاريخية حيث تكون الرواية الصحيحة لها معبرة عن حق لا عن

باطل ، بينما يكون غيرها هو الكذب و لذا سنجد فيه إختلافا كثيرا[1].

- وجوه الترجيح باعتبار المتن:

– يرجح الخبر المستغني عن الإضمار في دلالته على ما هو محتاج إلى كلام يكمله.

– ترجح الحقيقة و ظاهر الكلام على على الرموز والكنايات إلا إذا وقع التصريح بالمجاز أو كان غالبا على الكلام.

– يرجح الخبر الدال على الحادثة دلالة مباشرة دون تفسير وتأويل على ما كان يدل عليها التأويل.

– يرجح الخبر الذي يكون أقرب إلى طبيعة العمران والبيئة الاجتماعية والأنس لما عرف عن الرجل المترجم له[2].

- وجوه الترجيح باعتبار أمور خارجة عن المتن والسند:

– يرجح ما كان فيه التصريح على ما لم يكن كذلك، كضرب الأمثال ونحوها فإنها ترجح العبارة على الإشارة.

– أن يكون أحد الخبرين قولا والآخر فعلا، هنا يقدم القول لأنه صيغة، بينما يعتبرالفعل لا صيغة له.

– نرجح الرواية المفصلة على المجملة إذا تعارضت معها.

– يرجح ما أيده دليل آخر على ما لم يتأيد بدليل آخر.

– وفي أخبار الحروب و المعارك: نرجح ما سانده دليل آخر من الأحوال الجغرافية أو الجوية أو الفصول السنوية أو غير ذلك، على ما لم يسانده دليل.

– ونرجح ما وافق علم الحرب ومنطقه في العصر الذي نؤرخ له على ما خالفه.

– و نصل إلى القاعدة الذهبية في الدراسات الإسنادية و التي مفادها أن قوة السلسلة تقاس بأضعف حلقاتها[3] .

---

* – الآية 82 من سورة النساء .

12– د.عتر : منهج النقد في علوم الحديث، ص344–393. د.المرتضى (الزين أحمد) : مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة ، مكتبة الرشد ط1 الرياض 1994 ، ص80–88. علي بكر حسن : الطبري و منهجه في التاريخ ... ص302–317. د. الزحيلي(محمد) : الإمام الطبري ، دار القلم ط2 دمشق 1999 ، ص232–245.

13 – د. عتر : منهج النقد ... ص332–343. علي بكر حسن : الطبري و منهجه في التاريخ ... ص344–377. د. طالب (عبد الرحمن) : منهجية الإستفادة من الأحاديث النبوية ، ديوان المطبوعات الجامعية 1993 الجزائر ، ص9–10.

14– القاسمي: قواعد التحديث (م.س) ص313–316. أحمد عادل كمال: الطريق إلى دمشق (م.س)، ص55–56 . د.عتر : منهج النقد ... ص394–427. د. طرهوني (محمد رزق) : صحيح السيرة النبوية ، دار ابن تيمية ط1 القاهرة 1410هـ ، ج1 ص18–20. د. أسماء محمد زيادة : دور المرأة السياسي في عهد النبي و الخلفاء الراشدين ، دار السلام ط1 القاهرة 2001 ، ص22–25 . د حسين مؤنس : تنقية أصول التاريخ الإسلامي ، دار الرشاد ط1 القاهرة 1997 ، ص20–24. و كتطبيق لذلك انظر مثلا : د.حمدي شاهين : تاريخ الدولة الأموية بين التحريف و الإنصاف ، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور أحمد شلبي ماجستير 1991 قسم التاريخ الإسلامي ، كلية دار العلوم القاهرة ، ص76–78 و مقاله بعنوان : إستخلاف أبي بكر بين روايات الحديث و التاريخ دراسة مقارنة ، مجلة ندوة التاريخ الإسلامي ، عدد15 كلية دار العلوم القاهرة 2001 ص 10–13.

ملخص:

يشترط المنهج الإسلامي في قبول الرواية التاريخية الشروط التي هي في الرواية الحديثية و إن تشدد فيها عند تعلقها بصدر الإسلام الأول، بل إن العلوم الإسلامية تأثرت بدرجات مختلفة في نشأتها باشتراطات المحدثين للإسناد، ثم إن المدارس الغربية المعاصرة في نقدها الداخلي و الخارجي للوثائق إنما هي تطبق روح المنهج الإسلامي و إن لم تستخدم عباراته و مصطلحاته، خصوصا عند البحث عن مصدر الخبر أو نسبته إلى ناقله أو التحقق من صحة مصدره...

هذا، و قد حاولت دراسات إسلامية معاصرة الخروج بمنهج أهل الحديث من دائرته الضيقة إلى رحاب تاريخ صدر الإسلام بتطبيق معايير الترجيح من حيث السند أو من حيث المتن أو من حيث هما معا لبيان مدى إمكانية ذلك...

La relation entre la méthode des normes du Hadith et le criticisme historique contemporaire

Résumé :

Pour accepter la Narration Historique dans le méthode islamique , les mêmes conditions pour le Hadith sont requise ; ils sont limitées en traitant l'histoire du 1er siècle de l'Islam. Mais les sciences islamiques ont été effectuées pendant leurs développements par les conditions des narrateurs de la chaines des transmetteurs . Alors , certains courant occidental contemporaines appliquent l'esprit du méthode islamique sans utiliser ses propres expressions et ses terme, notamment dans le recherche du source de l'énoncé de l'information traditionnelle ou sa validation .

Pour certain raison , des recherches islamiques contemporaines éprouvent d'étendre l'utilisation du méthode Hadith en exerçant des normes de filtrations prenant en considération la chaine de transmission , l'information traditionnelle ou bien les deux …

The relation between the Hadith method and the contemporary historical criticism.

Summary :

In the islamic method, the conditions required to accept the historical narration are the same conditions of the prophetic tradition which are very restricted when dealing with Early Islamic era .

The islamic scienses had been effected in different degrees during its raising with the conditions of narrators for the chain of narration .

Also, the contemporary occidental schools are applying the essence of the islamic method in its external and internal criticism for documents without using its expressions and terms especially when looking for the source of news and its validation

Therefore , some contemporary islamic studies tried to extend the use of the Hadith method to the Early Islamic Era History applying the standards of filtration concidering the chaine of transmission , the text itself , or both of them …